على الكفيل فيه خلاف كذا في الفتح وقيد بالبراءة لان بالدين لا تجب براءة الكفيل اذا كانت بالاداء او الابراء او بالحلف لانه يفيد براءة الحالف بحسب اه وقيد بتاخيره لانه اذا كان لا يتاخير للطالب لا تسقط المطالبة عن الكفيل كما لو كفل بما لزم العبد المحجور بعد عتقه او صالح المكاتب عن دم تعمد فكفل به رجل ثم عجز كذا في الخانية واستفيد منه انه لو سقطت المطالبة عن الاصيل لعسره لا تسقط عن الكفيل الموسر وفي الخانية لو اجل الطالب الاصيل فلم يقبل صار حالا عليهما ولو اجله شهرا ثم سنة دخل الشهر في السنة والاجال اذا اجتمعت انقضت بمدة اه كذا في النهر وفي البحر عن النهاية ان ابراء الاصيل الكفيل يرتد بالرد لا تاجيله اه قوله ولا ينعكس اي الحكم المذكور وهو الخ وكذا ايضا لا يتوقف على القبول ولو كان ابراء الاصيل وهبة او تصدق عليه بصدقة فالقبول والرد للورثة عند ابي يوسف وعند محمد لا يرتد برد هم كذا في الفتح وهو بيان فيما قدمناه عن البحر عن النهاية وافاد ايضا ان التاجيل للكفيل رده وهو مخالف ايضا وفي النهر قالوا لو كفل بالحال الى شهر فانه يتاجل على الاصيل ايضا وقدمنا عن التلخيص الجامع ولو كان قرضا وعن السراج هذا في غير القرض اما فيه فانه يكون حالا على الاصيل فارجع كيف واذا لم يبرا الاصيل لم يرجع عليه الكفيل بشيء اما لو وهب الدين او تصدق به عليه وقبل حيث يرجع ولو اداى الكفيل قبل حلول الاجل لا يرجع على الاصيل حتى يمضي الاجل باتفاق الروايات ولو حل على احدهما لا يحل على الاخر وعن ابي يوسف عليهما الفتوى جلا

وكل كفيل عن صاحبه فمات احدهما اخذ ما عليه بالاصالة وما عليه بالكفالة يبقى موجله هو الصحيح كذا في الكنز وخانية انتهى قوله اضافة الى ما على الاصيل لان الكفيل ليس عليه دين وانما عليه المطالبة قاله الزيلعي قوله وشرط ان يبرا فاعل يشترط الكفيل قوله فكانه قال الخ قال في النهر مفاد هذا التركيب اي قوله برئت الى براءة من المال مبدا اهامن الكفيل ومنتهاها صاحب الدين قوله وبرئت او ابرئتك لا وكذا قوله انت في حل من المال باجماع الائمة الاربعة لان لفظ الحل يستعمل في الابراء بالبراءة دون البراءة بالقبض ذكره المحبوبي قالوا هذا اذا كان الطالب غائبا فان كان حاضرا يرجع اليه في البيان في الكل انه قبض او لم يقبض وظاهره انه في لفظ الحل لا يرجع اليه للفهم انه سامحه به لا انه اخذ شيا منه كذا في النهر قوله واما قوله برئت بدون الى فهو كقوله بريت الا عند ابي يوسف اي يرجع الكفيل على المطلوب فيه وعند محمد مثل قوله ابرائتك يعني لا يرجع قيل وقول الامام كقول ابي يوسف واختاره صاحب الهداية وهو اقرب الاحتياط لين فكان اولى كذا في العناية ولا خلاف بينهم انه لو كتب في صك براءة الكفيل من الدراهم التي كفلها كان اقرارا بالقبض وفرق محمد بان كتب انه انما يكتب عليه هذا اذا وجد الابراء له فجعلت الكتابة اقرارا ولا عرف عند الابراء لانه لا يكتب الصك عليه واختلف المتاخرون فيما اذا قال المدعى عليه ابرا المدعي من كل دعوى لي تدعي علي قيل هو اقرار بالمال وقيل لا كذا في

ولا خير